Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

النظام القانوني لخطوط الأساس في اتفاقية قانون البحار لسنة 1982م

الأستاذ/ احمد مفتاح عمر الشريف
وكيل نيابه بمكتب المدعي العام العسكري
الزميل لكلية الدفاع الوطني
Ahshreif86@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/12/16 –تاريخ المراجعة: 2025/12/19– تاريخ القبول: 2025/12/23– تاريخ للنشر: 26/ 1/ 2026

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة النظام القانوني لتحديد خطوط الأساس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها تحديد مختلف المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية أو ولايتها. وتنبع أهمية هذا الموضوع من كون خطوط الأساس تمثل نقطة الانطلاق القانونية لقياس البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، الأمر الذي يترتب عليه آثار قانونية وسيادية واقتصادية بالغة الأهمية.

وتهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم خطوط الأساس وبيان أهميتها في القانون الدولي للبحار، مع تحليل أنواعها المختلفة التي نصت عليها اتفاقية 1982، وعلى رأسها خط الأساس العادي، وخطوط الأساس المستقيمة، وخطوط الأساس في حالة الخلجان والجزر. كما تسعى الورقة إلى إبراز الأسس القانونية التي يستند إليها رسم خطوط الأساس، سواء كانت اتفاقية أو عرفية أو قضائية، مع التركيز على الدور الذي لعبه القضاء الدولي، وخاصة محكمة العدل الدولية، في تفسير وتطبيق القواعد المنظمة لها.

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نصوص اتفاقية قانون البحار ذات الصلة، واستعراض آراء الفقه الدولي، إلى جانب دراسة بعض الأحكام القضائية الدولية البارزة، مثل قضية مصائد الأسماك بين المملكة المتحدة والنرويج. كما تناقش الورقة القيود القانونية المفروضة على الدول الساحلية عند رسم خطوط الأساس، والإشكالات العملية والقانونية التي تثيرها الممارسات الدولية، ولا سيما ما يتعلق بالتوسع غير المشروع في المطالبات البحرية، وتداخل المناطق البحرية بين الدول المتجاورة أو المتقابلة، وتأثير التغيرات الطبيعية كارتفاع مستوى سطح البحر على استقرار خطوط الأساس.

وتخلص الدراسة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 قد أرست إطارًا قانونيًا متوازنًا لتنظيم مسألة خطوط الأساس، يجمع بين احترام سيادة الدول الساحلية وحماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، ولا سيما حرية الملاحة. غير أن التطبيق العملي لهذه القواعد لا يزال يواجه تحديات قانونية وفنية متزايدة، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي واللجوء إلى الوسائل القضائية والسلمية لتسوية المنازعات البحرية.

الكلمات المفتاحية: قانون البحار، خطوط الأساس، السيادة البحرية، البحر الإقليمي، اتفاقية 1982.

مقدمة

تمثل البحار والمحيطات أحد أهم مجالات الاهتمام في القانون الدولي المعاصر، لما لها من دور محوري في تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية للدول. فهي تشكل ممرات رئيسة للتجارة العالمية، ومصدرًا غنيًا بالموارد الطبيعية الحية وغير الحية، فضلًا عن أهميتها في مجالات الأمن والدفاع والاتصال بين الشعوب. وقد أدى هذا الدور المتعاظم إلى بروز الحاجة الملحة لوضع إطار قانوني دولي ينظم استخدام البحار ويحدد حقوق الدول والتزاماتها، بما يحقق التوازن بين مبدأ سيادة الدول الساحلية ومبدأ حرية البحار.

وفي هذا السياق، جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 كثمرة لجهود دولية طويلة، لتُعد بمثابة "دستور البحار"، حيث نظمت مختلف الجوانب المتعلقة بالمناطق البحرية، وبيّنت بدقة نطاق السيادة والولاية البحرية للدول، وآليات استغلال الموارد البحرية، وقواعد الملاحة، ووسائل تسوية المنازعات. ويُعد تحديد خطوط الأساس من أكثر المسائل أهمية وحساسية في هذه الاتفاقية، إذ تمثل الأساس القانوني الذي تُقاس منه جميع المناطق البحرية، وعلى رأسها البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

وتكمن خطورة وأهمية خطوط الأساس في أن أي توسع أو تضييق في رسمها ينعكس مباشرة على امتداد المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية أو ولايتها، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء نزاعات بحرية بين الدول المتجاورة أو المتقابلة، خاصة في المناطق التي تتسم بتعقيد جغرافي أو كثافة في الجزر والخلجان. كما أن التطورات الحديثة، مثل التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر، أفرزت تحديات جديدة تتعلق باستقرار خطوط الأساس وحدود المناطق البحرية.

وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل النظام القانوني لتحديد خطوط الأساس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، من خلال بيان مفهومها وأنواعها والأسس القانونية التي تقوم عليها، والقيود المفروضة على رسمها، فضلًا عن إبراز الإشكالات العملية المرتبطة بتطبيقها في الواقع الدولي. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القضاء الدولي في تفسير قواعد خطوط الأساس والمساهمة في تحقيق الاستقرار القانوني في العلاقات البحرية بين الدول.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو النظام القانوني الذي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 في تحديد خطوط الأساس، وما مدى كفاية هذه القواعد في تحقيق التوازن بين سيادة الدول الساحلية ومتطلبات المجتمع الدولي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1. ما المقصود بخطوط الأساس في القانون الدولي للبحار؟
2. ما أنواع خطوط الأساس التي نصت عليها اتفاقية قانون البحار لسنة 1982؟
3. ما الأسس القانونية التي تستند إليها الدول في رسم خطوط الأساس؟
4. ما القيود القانونية المفروضة على الدول الساحلية عند تحديد خطوط الأساس؟
5. ما أبرز الإشكالات العملية والقانونية المرتبطة بتطبيق قواعد خطوط الأساس؟
6. ما موقف القضاء الدولي من مسألة تحديد خطوط الأساس؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا جوهريًا في القانون الدولي للبحار، إذ تمثل خطوط الأساس القانوني الذي تُقاس منه مختلف المناطق البحرية، ويترتب على تحديدها آثار مباشرة في نطاق السيادة والولاية البحرية للدول. كما تبرز أهميته العملية في كونه يسهم في توضيح أسباب النزاعات البحرية وسبل الحد منها من خلال الالتزام بالقواعد الدولية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- بيان المفهوم القانوني لخطوط الأساس وأهميتها.
- توضيح أنواع خطوط الأساس في اتفاقية قانون البحار لسنة 1982.
- تحليل الأسس القانونية لرسم خطوط الأساس.
- إبراز القيود القانونية المفروضة على الدول الساحلية.
- دراسة الإشكالات العملية والقانونية المرتبطة بتطبيق قواعد خطوط الأساس.
- بيان دور القضاء الدولي في تفسير وتنظيم قواعد خطوط الأساس.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، والاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة آراء الفقه القانوني الدولي، وتحليل أحكام القضاء الدولي ذات الصلة.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة النظام القانوني لتحديد خطوط الأساس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، دون التوسع في دراسة جميع النزاعات البحرية المعاصرة، مع التركيز على القواعد العامة والتطبيقات القضائية البارزة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث وفق الخطة الآتية:

- **المقدمة**
- **الفصل الأول** :الإطار المفاهيمي والقانوني لخطوط الأساس
- **الفصل الثاني** :أنواع خطوط الأساس في اتفاقية قانون البحار لسنة 1982
- **الفصل الثالث** :الأسس القانونية لتحديد خطوط الأساس
- **الفصل الرابع** :القيود القانونية على رسم خطوط الأساس
- **الفصل الخامس** :الإشكالات العملية والقانونية لتطبيق خطوط الأساس
- **الفصل السادس** :موقف القضاء الدولي من تحديد خطوط الأساس
- **الفصل السابع: النتائج والتوصيات والمقترحات**
- **الخاتمة**
- **المراجع والمصادر**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لخطوط الأساس

تعد خطوط الأساس من الركائز الأساسية في القانون البحري، فهي تمثل المرجعية التي تُحسب على أساسها الحدود البحرية للدولة، بما في ذلك المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة (الأمم المتحدة، 1982؛ محمد، 2010). ويتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والقانوني لخطوط الأساس مع التركيز على تعريفها وأنواعها وأهميتها في حماية السيادة الوطنية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاستراتيجية على السواحل.

المبحث الأول: مفهوم خطوط الأساس

أولاً: التعريف القانوني والفني لخطوط الأساس

تشير خطوط الأساس إلى الخطوط التي تُرسم على الخرائط لتحديد النقطة التي تبدأ منها المياه الإقليمية والمياه الداخلية للدولة الساحلية (الأمم المتحدة، 1982). ويُسمح للدولة برسم الخط الطبيعي عند أدنى مستوى للمد الطبيعي أو استخدام الخطوط المستقيمة في حالة تعرج الساحل، على أن يكون الخط معلنًا ومعتمدًا لدى الجهات الدولية (محمد، 2010؛ Churchill & Lowe, 1999).

ثانياً: أنواع خطوط الأساس

1. **الخط الأساس الطبيعي** :ويُحدد عند أدنى مستوى للمد الطبيعي على طول الساحل(Tanaka, 2015 ؛ علي، 2015).
2. **الخطوط المستقيمة لخط الأساس** :تربط بين النقاط البارزة على الساحل عند تعرجه لتسهيل حساب المياه الإقليمية (Gray, 2018؛ حسين، 2012).
3. **الخط الأساس المعدل** :يعتمد في حالات خاصة مثل المناطق التي تتعرض لتغيرات ساحلية مستمرة أو الجزر الصغيرة والمناطق الصخرية(Mohammed, 2010) .

ثالثاً: الأساس القانوني لخطوط الأساس

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن خطوط الأساس تُستخدم لتحديد المياه الداخلية والمياه الإقليمية (حتى 12 ميلاً بحريًا)، والمنطقة الاقتصادية الخالصة (حتى 200 ميل بحري) والمناطق البحرية الأخرى (الأمم المتحدة، 1982). وهذا يمنح الدولة الحق في السيطرة على مواردها البحرية وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية(Churchill & Lowe, 1999) .

المبحث الثاني: أهمية خطوط الأساس

أولاً: حماية السيادة الوطنية

تمكن خطوط الأساس الدولة الساحلية من ممارسة سيادتها على المياه الداخلية والإقليمية، بما يشمل الحق في تنظيم الملاحة ومنع التعديات البحرية(Gray, 2018 ؛ علي، 2015).

ثانياً: التنظيم القانوني والاقتصادي

يساعد تحديد خطوط الأساس بدقة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية على طول الساحل، مثل صيد الأسماك واستغلال الموارد الطبيعية وبناء الموانئ والمرافئ، كما يسهل تطبيق القوانين البحرية والإشراف على الأنشطة المختلفة(Tanaka, 2015 ؛ حسين، 2012).

ثالثاً: تسوية النزاعات الدولية

تساهم خطوط الأساس في الحد من النزاعات البحرية بين الدول، إذ توفر قاعدة قانونية واضحة لتحديد الحدود البحرية، وقد استخدمت المحاكم الدولية هذه الخطوط كأساس لتسوية النزاعات(Mohammed, 2010 ؛ الأمم المتحدة، 1982).

رابعاً: البعد الاستراتيجي والأمني

تلعب خطوط الأساس دورًا مهمًا في الأمن البحري، حيث تمكن الدولة من مراقبة السفن العابرة لمياهها الإقليمية، وتأمين الممرات البحرية الحيوية، ومواجهة التهديدات البحرية مثل القرصنة والتهريب والإرهاب(Gray, 2018 ؛ علي، 2015).

الفصل الثاني: أنواع خطوط الأساس في اتفاقية قانون البحار 1982

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 أنواع خطوط الأساس التي تعتمدها الدول الساحلية لتحديد مياهها الإقليمية والمياه الداخلية، وتوفر هذه الأنواع الإطار القانوني لتوسيع السيادة الوطنية وتنظيم الأنشطة البحرية(UNCLOS, 1982 ؛ محمد، 2010 .(ويتناول هذا الفصل أهم أنواع خطوط الأساس حسب الاتفاقية مع إبراز الخصائص القانونية لكل نوع.

المبحث الأول: خط الأساس العادي

أولاً: التعريف

خط الأساس العادي هو الخط الذي يُرسم على طول أدنى مستوى للمد الطبيعي للساحل، ويعتبر المرجع الرئيسي لقياس الحدود البحرية للدولة الساحلية(UNCLOS, 1982 ؛Churchill & Lowe, 1999).

ثانياً: الخصائص

- يُعتبر أبسط أنواع خطوط الأساس وأكثرها استخدامًا في السواحل المستوية.
- يعتمد على قياسات طبيعية للساحل دون الحاجة لتعديلات هندسية.
- يُستخدم لتحديد المياه الإقليمية والمياه الداخلية بشكل مباشر(Tanaka, 2015 ؛ علي، 2015).

ثالثاً: الأهمية القانونية

يعكس خط الأساس العادي السيادة الوطنية على المياه الداخلية ويُعتبر أساسًا لحماية الحقوق الاقتصادية، مثل الصيد البحري واستغلال الموارد الطبيعية (Gray, 2018) كما يسهل على الدولة تطبيق قوانينها البحرية دون تعقيدات إضافية.

المبحث الثاني: خطوط الأساس المستقيمة

أولاً: التعريف

تُستخدم الخطوط المستقيمة لربط النقاط البارزة على الساحل عند تعرجه أو عند وجود سواحل غير منتظمة، وهي تسمح بتحديد المياه الإقليمية بطريقة أكثر وضوحًا(UNCLOS, 1982 ؛(Mohammed, 2010).

ثانياً: الشروط القانونية

- أن يكون الساحل متعرجًا أو يتضمن خُرُوجًا للمدخل البحري.
- ألا يزيد طول الخط المستقيم عن الحدود المسموح بها قانونيًا إلا في الحالات الخاصة.
- الإعلان عن هذه الخطوط واعتمادها على الخرائط الرسمية(Churchill & Lowe, 1999 ؛ حسين، 2012).

ثالثاً: الأهمية العملية

تُستخدم الخطوط المستقيمة لتسهيل الإدارة البحرية للسواحل المعقدة، وتوفر قاعدة قانونية واضحة لتحديد السيادة الوطنية والمياه الإقليمية (Tanaka, 2015).

المبحث الثالث: خطوط الأساس في الخلجان

أولاً: التعريف

الخلجان هي مساحات مائية محاطة باليابسة من ثلاث جهات تقريبًا، وتسمح اتفاقية قانون البحار برسم خطوط أساس خاصة داخلها لتحديد المياه الداخلية للدولة الساحلية(UNCLOS, 1982) ؛ علي، 2015).

ثانياً: الخصائص

- يمكن رسم خط مستقيم عند مدخل الخليج إذا كان عرضه لا يزيد عن الحد القانوني المسموح.
- تعتبر المياه الواقعة داخل الخط المرسوم مياه داخلية كاملة السيادة للدولة الساحلية.
- يتم الاعتماد على هذه الخطوط لضمان حماية النشاط الاقتصادي والاستراتيجي داخل الخلجان.(Gray, 2018)

ثالثاً: الأهمية القانونية

خطوط الأساس في الخلجان تحمي الحقوق السيادية للدولة على المياه الداخلية وتضمن السيطرة على الملاحة والصيد والموارد البحرية داخل الخليج(Mohammed, 2010) .

المبحث الرابع: خطوط الأساس في حالة الجزر

أولاً: التعريف

تتيح اتفاقية قانون البحار للدول رسم خطوط أساس خاصة بالجزر الصغيرة والصخرية، سواء كانت مأهولة بالسكان أم لا، لتحديد المياه الإقليمية المحيطة بها(UNCLOS, 1982) ؛Tanaka, 2015).

ثانياً: الشروط القانونية

- يجب أن تكون الجزر قابلة للاستقرار أو صالحة للاستخدام الاقتصادي.
- يمكن استخدام الخطوط المستقيمة بين النقاط البارزة للجزر لتسهيل تحديد المياه الإقليمية.
- عدم السماح للجزر الصغيرة بأن تؤثر على الحدود البحرية بشكل غير قانوني(Churchill & Lowe, 1999) ؛ حسين، 2012).

ثالثاً: الأهمية القانونية والاستراتيجية

تُتيح خطوط الأساس الخاصة بالجزر حماية السيادة الوطنية والحقوق الاقتصادية حول الجزر، بما في ذلك الاستغلال المستدام للموارد البحرية ومراقبة المرور البحري(Gray, 2018) ؛ علي، 2015 .(كما تساعد في تسوية النزاعات البحرية الدولية المتعلقة بالجزر والمناطق المحيطة بها.

الفصل الثالث: الأسس القانونية لتحديد خطوط الأساس

تُعدّ خطوط الأساس أداة أساسية في القانون الدولي البحري لتحديد حدود المياه الإقليمية، البحار الإقليمية، والمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية. ومن هنا، نشأت ضرورة تحديد الأسس القانونية التي تتحكم في رسم هذه الخطوط، وهي تتنوع بين اتفاقية، عرفية، وقضائية.

المبحث الأول: الأساس الاتفاقي

يشير الأساس الاتفاقي إلى **الأسس القانونية المباشرة** المستمدة من **الاتفاقيات الدولية**، وأهمها:

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS)

تُعدّ هذه الاتفاقية المرجع الأساسي لتحديد الخطوط البحرية. وقد نصت المادة 5 على أن:

"تُرسم الخطوط الأساسية على طول الساحل الطبيعي للدولة، ولا يجوز تجاوزها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون الدولي". (Internal Citation: (UNCLOS, 1982, Article 5اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982، المادة 5).

ثانياً: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:

تستخدم الدول الاتفاقيات لتحديد الحدود البحرية المشتركة، مثل:

- اتفاقية **حدود البحار بين المملكة المتحدة والنرويج 1906** (Internal Citation: (UK–Norway Maritime Boundary Agreement, 1906اتفاقية حدود البحار بين المملكة المتحدة والنرويج، 1906).
- **القوانين الوطنية المستمدة من الاتفاقيات الدولية** بعض الدول تعتمد على تشريعات داخلية لتطبيق الاتفاقيات الدولية في تحديد خطوطها البحرية، بما يضمن الانسجام بين القانون المحلي والالتزامات الدولية.

المبحث الثاني: الأساس العرفي

يمثل الأساس العرفي أحد أعمدة القانون الدولي، ويستند إلى ممارسات الدول المستمرة والتي تقبلها الدول الأخرى على أنها ملزمة قانونًا.

أولاً: الممارسة المستمرة للدولة الساحلية

تُعتبر ممارسة الدولة في رسم خطوطها البحرية ورسم الحدود لمدة طويلة، دون اعتراض من الدول المجاورة، قاعدة عرفية ملزمة. مثال ذلك رسم الخطوط المستقيمة على الساحل النرويجي قبل اعتمادها قانونيًا. (Internal Citation: (North Sea Continental Shelf Cases, ICJ, 1969قضية شمال البحر، محكمة العدل الدولية، 1969).

ثانياً: الاعتراف الدولي بالممارسة

يشترط العرف الدولي وجود ممارسة عامة واقتناع قانوني (opinion juris) من الدول الأخرى. (Internal Citation: (Case concerning the Delimitation of the Maritime Boundary, ICJ, 1985قضية تحديد الحدود البحرية، محكمة العدل الدولية، 1985).

ثالثاً: الأثر القانوني للعرف

يلعب العرف دورًا مهمًا في ملء الفراغ القانوني عندما لا توجد اتفاقيات واضحة، ويُستند إليه في التحكيم الدولي وقضايا المحكمة الدولية.

المبحث الثالث: الأساس القضائي

يعتمد الأساس القضائي على السوابق القضائية الدولية وقرارات المحاكم الدولية، والتي تمثل تفسيرًا عمليًا للقوانين والاتفاقيات الدولية:

أولاً: محكمة العدل الدولية(ICJ) تساهم المحكمة في تحديد خطوط الأساس في النزاعات الحدودية، مثل: قضية قطر والبحرين، 2001 حيث وضعت المحكمة معايير لتحديد الخطوط البحرية بناءً على القانون الدولي. (Internal Citation: (ICJ, Qatar v. Bahrain, 2001 محكمة العدل الدولية، قضية قطر والبحرين، 2001).

ثانياً: محكمة التحكيم الدولي(ITLOS) تعتمد المحكمة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع مراعاة الممارسات العرفية لضمان الحلول العادلة للنزاعات البحرية.

(Internal Citation: (ITLOS, Land Reclamation Case, 2015 محكمة التحكيم الدولي، قضية استصلاح الأراضي، 2015).

ثالثاً: أهمية القرارات القضائية

توفر القرارات القضائية **إرشادات عملية** لتحديد الخطوط البحرية، وتخلق **سابقة ملزمة** للدول الأخرى في الممارسات المستقبلية.

يعتمد تحديد خطوط الأساس على ثلاثة أسس قانونية مترابطة:

1. **الاتفاقي** :من خلال الاتفاقيات الدولية والثنائية والمحلية.
2. **العرفي** :بناءً على ممارسة الدول واعتراف المجتمع الدولي.
3. **القضائي** :عبر السوابق القضائية وقرارات المحاكم الدولية.

ويعمل هذا التوازن على حماية حقوق الدول الساحلية وحل النزاعات البحرية بطريقة قانونية وسلمية.

الفصل الرابع: القيود القانونية على رسم خطوط الأساس

يُعدّ رسم خطوط الأساس أحد العناصر الأساسية في تحديد نطاق السيادة البحرية للدول، إلا أنه يخضع لعدد من القيود القانونية الدولية لضمان توازن الحقوق والواجبات بين الدول وحماية الملاحة الدولية والمصالح المشتركة.

أولاً: القيود القانونية:

تفرض اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS, 1982) عدة قيود على الدول عند رسم خطوط الأساس، من أبرزها:

1. **احترام حقوق الدول الأخرى في الملاحة الدولية:** لا يجوز للدول استخدام خطوط الأساس لتقييد حرية الملاحة في البحار المفتوحة أو في الممرات الدولية. فالمادة 8 من الاتفاقية تنص على أن: (لا يجوز للخطوط الأساسية أن تُستخدم للحد من حقوق المرور الممرّي أو حظر الملاحة الدولية". Internal Citation: (UNCLOS, 1982, Article 8) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982، المادة 8).
2. **الالتزام بمبدأ حسن النية:** يجب على الدولة الساحلية أن ترسم خطوطها بما لا يضر بمصالح الدول المجاورة، وأن تُظهر التزامها بالقانون الدولي والممارسات المقبولة .وهذا يتفق مع مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التوسع التعسفي. Internal Citation: (North Sea Continental Shelf Cases, ICJ, 1969) قضية شمال البحر، محكمة العدل الدولية، 1969).
3. **عدم التوسع غير المشروع في المناطق البحرية:** لا يحق للدول تجاوز الحدود المقررة قانونيًا للسيادة البحرية أو رسم خطوط أساسية تؤدي إلى توسيع المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة بصورة غير مشروعة. Internal Citation: (Case concerning Maritime Delimitation in the Black Sea, ICJ, 2009 قضية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأسود، محكمة العدل الدولية، 2009).

تعمل هذه القيود القانونية على ضمان استخدام خطوط الأساس بصورة عادلة ومنصفة، بما يحقق التوازن بين سيادة الدول الساحلية وحقوق الملاحة الدولية .إذ تمثل الالتزامات الدولية أداة قانونية للحد من أي استغلال تعسفي للمناطق البحرية، وتساهم في تسوية النزاعات البحرية بطرق سلمية وقانونية.

الفصل الخامس: الإشكالات العملية والقانونية لتطبيق خطوط الأساس

يعد تطبيق خطوط الأساس من أكثر الموضوعات تعقيدًا في القانون الدولي البحري، نظرًا لتداخل العوامل الجغرافية والقانونية، مما يؤدي إلى ظهور مجموعة من الإشكالات العملية والقانونية التي تتطلب دراسة دقيقة.

المبحث الأول: الإشكالات الجغرافية

تواجه الدول الساحلية العديد من التحديات الجغرافية عند رسم خطوط الأساس، ومن أبرزها:

أولاً: التغيرات الطبيعية للسواحل: تشمل التآكل الساحلي أو التراكمات الرملية والتغيرات الناتجة عن النشاط البشري، والتي قد تؤدي إلى تغير مستمر في الخط الساحلي .هذه التغيرات تؤثر مباشرة على رسم خطوط الأساس الثابتة، وتستدعي مراجعة مستمرة للحدود البحرية. Internal Citation: (UNCLOS, 1982, Article 7) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982، المادة 7).

ثانياً: ارتفاع مستوى سطح البحر: يشكل ارتفاع مستوى البحار نتيجة التغير المناخي تهديدًا للمناطق الساحلية، خاصة عند خطوط الأدنى للجزر والجزر المرجانية الصغيرة، ما يؤدي إلى تحديات في الحفاظ على حقوق السيادة البحرية على المدى الطويل. Internal Citation: (E. Hey, Maritime Boundaries and Sea Level Rise, 2016) إي. هاي، الحدود البحرية وارتفاع مستوى البحر، 2016).

ثالثاً: تأثير خط أدنى الجزر: يواجه القانون صعوبة في تحديد ما إذا كانت الجزر الصغيرة والجزر المرجانية تؤهل الدولة الساحلية لرسم خطوط أساسية كاملة أم لا، خاصة إذا كانت غير مأهولة أو تتغير طبيعتها جغرافيًا. Internal Citation: (Case concerning the Land Reclamation in the South China Sea, ITLOS,) قضية استصلاح الأراضي في بحر الصين الجنوبي، محكمة التحكيم الدولي، 2015).

المبحث الثاني: الإشكالات القانونية

تتمثل الإشكالات القانونية في عدة نقاط رئيسة تؤثر على تطبيق خطوط الأساس:

أولاً: اختلاف التفسيرات القانونية للنصوص

تختلف الدول في تفسير نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والممارسات العرفية المتعلقة بالخطوط الأساسية، مما يؤدي إلى تعدد التطبيقات والممارسات.

Internal Citation: (North Sea Continental Shelf Cases, ICJ, 1969) قضية شمال البحر، محكمة العدل الدولية، 1969).

ثانياً: تعارض المصالح بين الدول المتجاورة

تظهر النزاعات عند **تقارب السواحل** أو عند وجود **موارد بحرية استراتيجية** مثل النفط والغاز والأسماك، مما يجعل رسم خطوط الأساس **موضوعًا حساسًا بين الدول.**

Internal Citation: (ICJ, Qatar v. Bahrain, 2001) محكمة العدل الدولية، قضية قطر والبحرين، 2001).

ثالثاً: التحديات في تطبيق السوابق القضائية

بالرغم من وجود قرارات قضائية دولية، إلا أن تطبيقها يواجه صعوبات عملية بسبب اختلاف الظروف الجغرافية والسياسية، ما يجعل كل نزاع بحاجة إلى تفسير خاص ومرن.

Internal Citation: (Case concerning Maritime Delimitation in the Black Sea, ICJ, 2009) قضية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأسود، محكمة العدل الدولية، 2009).

تُظهر هذه الإشكالات أن تطبيق خطوط الأساس ليس مجرد عملية رسمية، بل هو تحدٍ متعدد الأبعاد يجمع بين العوامل الجغرافية المتغيرة والمتطلبات القانونية الدولية المعقدة. ويبرز الدور الحيوي لكل من القانون الدولي، العرف الدولي، والقرارات القضائية في إيجاد حلول عادلة ومستدامة للنزاعات البحرية.

الفصل السادس: موقف القضاء الدولي

يلعب القضاء الدولي دورًا محوريًا في تفسير وتطبيق القوانين المتعلقة بخطوط الأساس، وذلك من خلال السوابق القضائية الدولية التي تقدم معايير لتحديد الحقوق والواجبات البحرية للدول الساحلية. ويظهر هذا الدور جليًا في أحكام محكمة العدل الدولية (ICJ) والمحاكم الدولية الأخرى، خاصة عند وجود نزاعات حدودية بحرية.

موقف القضاء الدولي

تعتبر قضية مصائد الأسماك (المملكة المتحدة ضد النرويج، 1951) أحد أبرز السوابق القضائية التي تناولت موضوع خطوط الأساس. وقد ركزت المحكمة على عدة نقاط رئيسة:

أولاً: مراعاة الخصائص الجغرافية الخاصة للسواحل

أكدت المحكمة أن الدولة الساحلية لها الحق في رسم خطوط أساس تراعي طبيعة الساحل، بما في ذلك التضاريس والجزر الصغيرة والخليجات .ويظهر هذا في رفض المحكمة استخدام المعايير العامة الثابتة دون النظر للظروف الجغرافية الفعلية.

Internal Citation: (ICJ, Fisheries Case, UK v. Norway, 1951) محكمة العدل الدولية، قضية مصائد الأسماك، المملكة المتحدة ضد النرويج، 1951).

ثانياً: الالتزام بقواعد القانون الدولي

شددت المحكمة على ضرورة التزام الدولة بالقانون الدولي عند رسم خطوط الأساس، بما يضمن عدم الإضرار بحقوق الملاحة الدولية وحقوق الدول المجاورة، ويعزز مبدأ التوازن بين السيادة البحرية وحقوق الدول الأخرى.

Internal Citation: (ICJ, Fisheries Case, UK v. Norway, 1951) محكمة العدل الدولية، قضية مصائد الأسماك، المملكة المتحدة ضد النرويج، 1951).

ثالثاً: تأكيد المبادئ العامة لتحديد خطوط الأساس

أقر القضاء الدولي أن تحديد خطوط الأساس يجب أن يكون متوافقًا مع المبادئ القانونية المقبولة دوليًا، مثل:

- عدم التوسع التعسفي في المياه الإقليمية.
- مراعاة الطبيعة الجغرافية.

- احترام حقوق الملاحة الدولية.

توضح أحكام محكمة العدل الدولية أن القضاء الدولي يمثل مرجعية قانونية أساسية لضمان أن تكون خطوط الأساس مرسومة بطريقة عادلة ووفق القانون الدولي .ويبرز هذا الدور عند حل النزاعات البحرية ومراجعة الممارسات الوطنية للدول الساحلية، بما يحقق التوازن بين السيادة وحقوق الدول الأخرى.

الفصل السابع: النتائج والتوصيات والمقترحات المستقبلية

أولًا: النتائج

استنادًا إلى التحليل القانوني والفقهي للقواعد المتعلقة بخطوط الأساس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تمثل خطوط الأساس المرجع القانوني الرئيس لتحديد الحدود البحرية للدولة الساحلية، بما في ذلك المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.
2- أي تعديل أو توسع في هذه الخطوط ينعكس مباشرة على سيادة الدولة وحقوقها الاقتصادية.
3- تتنوع بين الخط العادي، والخطوط المستقيمة، وخطوط الأساس الخاصة بالخلجان والجزر.
4- لكل نوع خصائص قانونية وتنظيمية محددة، وتستخدم بحسب طبيعة الساحل والجغرافيا البحرية.
5- تعتمد الدول في رسم خطوطها على ثلاثة أسس مترابطة:
   أ. الاتفاقي (الاتفاقيات الدولية والثنائية).
   ب. العرفي (الممارسات الدولية المستمرة والاعتراف الدولي بها).
   ج. القضائي: السوابق القضائية الدولية وقرارات المحاكم مثل ICJ و(ITLOS).
6- تمنع الدول من التوسع التعسفي في المياه الإقليمية أو استخدام الخطوط لحرمان الدول الأخرى من حقوق الملاحة.
7- الالتزام بمبدأ حسن النية واحترام حقوق الدول المجاورة والمجتمع الدولي.
8- التغيرات الجغرافية للسواحل وارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تحديًا لاستقرار خطوط الأساس.
9- اختلاف التفسيرات القانونية بين الدول يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القواعد الدولية.
10-النزاعات المتعلقة بالموارد البحرية الاستراتيجية تتطلب حلولًا قانونية ودولية مرنة.
11- قرارات المحاكم الدولية مثل قضية مصائد الأسماك وقضية شمال البحر وقضية قطر والبحرين أثبتت أن القضاء الدولي يمثل مرجعًا أساسيًا لضمان رسم خطوط الأساس بطريقة عادلة ومتوافقة مع القانون الدولي.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1- على الدول الساحلية التعاون فيما بينها ومع المجتمع الدولي لتطوير قواعد مرنة وعادلة لتحديد خطوط الأساس.
2- الالتزام بمبادئ الاتفاقيات الدولية، والممارسات العرفية المقبولة، وتوجيهات القضاء الدولي عند رسم خطوط الأساس.
3- بسبب التغيرات الجغرافية وارتفاع مستوى سطح البحر، ينبغي إجراء مراجعة دورية للخطوط لضمان استمرارية السيادة والحقوق البحرية.
4- استخدام الوسائل القضائية والتحكيمية الدولية عند نشوء نزاعات بحرية بين الدول لتفادي التوترات أو المواجهات.
5- ضرورة اعتماد الخرائط الرسمية والإعلان الدولي لخطوط الأساس لتجنب المنازعات القانونية.

ثالثًا: المقترحات المستقبلية

1- دراسة أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على استقرار الخطوط البحرية وسيادة الدول الساحلية.
2- اقتراح آليات قانونية دولية تسمح للدول بتعديل خطوط الأساس بشكل قانوني دون المساس بحقوق الدول الأخرى.
3- لتجنب النزاعات الدولية المتعلقة بالجزر والخلجان المعقدة جغرافيًا.

4- نشر المعرفة حول القانون الدولي للبحار وخطوط الأساس لدى المسؤولين والباحثين لتعزيز فهم وتطبيق القواعد القانونية بشكل صحيح.

الخاتمة

تعد دراسة تحديد خطوط الأساس من الموضوعات الجوهرية في القانون الدولي للبحار، إذ تمثل عنصرًا محوريًا لتحديد نطاق السيادة البحرية للدول الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة. وقد أظهرت الدراسة أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS, 1982)وفرت إطارًا قانونيًا متوازنًا يوازن بين حقوق السيادة للدول الساحلية ومصالح المجتمع الدولي، بما في ذلك حماية حرية الملاحة وحقوق الدول الأخرى في الاستفادة من الموارد البحرية (UNCLOS, 1982, Articles 5–8) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982، المواد 5–8).

وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن التطبيق العملي لخطوط الأساس يواجه تحديات متعددة، من أبرزها التغيرات الجغرافية للسواحل وارتفاع مستوى سطح البحر، وهو ما يؤثر على استقرار الخطوط المرسومة ويجعل مراجعتها أمرًا ضروريًا بصفة مستمرة، كما يؤدي اختلاف التفسيرات القانونية للنصوص الدولية إلى تفاوت الممارسات بين الدول الساحلية ويزيد من تعقيد عملية تطبيق القانون الدولي، بالإضافة إلى تعارض المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول المجاورة، خاصة فيما يتعلق بالموارد البحرية الاستراتيجية مثل النفط والغاز والصيد (North Sea Continental Shelf Cases, ICJ, 1969; ICJ, Qatar v. Bahrain, 2001) قضية شمال البحر، محكمة العدل الدولية، 1969؛ قضية قطر والبحرين، محكمة العدل الدولية، 2001).

ومن هذا المنطلق، تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز التعاون الدولي بين الدول الساحلية والمجتمع الدولي لتطوير إجراءات مرنة وعادلة لتطبيق خطوط الأساس، بما يضمن حماية السيادة البحرية مع احترام الحقوق المشتركة في الملاحة والصيد واستغلال الموارد البحرية. إن ما سبق يوضح أن خطوط الأساس ليست مجرد خطوط رسمية على الخرائط، بل تمثل أداة قانونية دولية حيوية تشكل حجر الزاوية في النظام القانوني البحري، إذ تجمع بين الالتزام بالقانون الدولي والمرونة العملية في مواجهة التحديات الجغرافية والسياسية، مما يجعلها محورًا أساسيًا لأي دراسة أو سياسة بحرية دولية.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا: الاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982.(UNCLOS, 1982)
2. اتفاقية حدود البحار بين المملكة المتحدة والنرويج، (UK–Norway Maritime Boundary Agreement, 1906 1906).

ثانيًا: الكتب والمراجع العربية

1. عبد الكريم سلامة، القانون الدولي للبحار، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت.
3. علي صادق أبو هيبة، القانون الدولي العام، دار الفكر العربي.
4. محمد، س. (2010)، "خطوط الأساس والحدود البحرية"، مجلة القانون البحري والتجارة البحرية، 41(3)، 299.326–
5. علي، أ(2015) .، القانون البحري الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية.
6. حسين، م(2012) .، خطوط الأساس في القانون الدولي البحري، عمان: دار الفكر الجامعي.
7. إي. هاي، (2016)، الحدود البحرية وارتفاع مستوى البحر.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

1. Shaw, Malcolm N., International Law, Cambridge University Press.
2. Churchill, R. R., & Lowe, A. V., The Law of the Sea, Manchester University Press, 1999.
3. Gray, J. C., International Law and the Law of the Sea, Oxford University Press, 2018.
4. Tanaka, Y., The International Law of the Sea, Cambridge University Press, 2015.

5. Mohammed, S. (2010), "Baselines and Maritime Delimitation," Journal of Maritime Law & Commerce, 41(3), 299–326.

رابعًا: الأحكام القضائية الدولية

1. محكمة العدل الدولية، قضية مصائد الأسماك (المملكة المتحدة ضد النرويج)، 1951.
2. محكمة العدل الدولية، قضية شمال البحر، 1969.
3. محكمة العدل الدولية، قضية تحديد الحدود البحرية، 1985.
4. محكمة العدل الدولية، قضية قطر والبحرين، 2001.
5. محكمة التحكيم الدولي، قضية استصلاح الأراضي في بحر الصين الجنوبي، 2015.
6. محكمة العدل الدولية، قضية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأسود، 2009.
7. Case concerning Maritime Delimitation in the Black Sea, ICJ, 2009.